الهولندية منذ القرار العربي اجراءات معينة استهدفت منها ان تدخل في ظن الحكومات العربية انها غير منحازة في نزاع الشرق الاوسط ، الا ان هذه الاجراءات لم تكن متكافئة مع مقتضيات دعم الهدف العربي العادل بتحرير الاراضي المحتلة . وبعد ذلك انشغلت في البحث عن حلول فعالة لما ينتظر البلاد من صعوبات . فضاعفت عمليات استخراج الغاز الطبيعي من ابياره البحرية الواسعة وراحت تدرس امكانيات فتح مناجم جديدة للفحم في جنوب البلاد . ثم أصدرت قوانين بمنع السيارات من السير ايام الاحد وبتقنين البترول بمعدل ١٥ ليترا للسيارة الواحدة في الاسبوع واطفاء الانوار مساء في فترينات المخازن والحد من استهلاك وقود التدفئة في المباني العامة ومباني السكن والحد من النور الكهربائي في البيوت والمكاتب والمصانع والطرقات . هذا بينما حصلت الحكومة من البرلمان على سلطات اضافية لمواجهة الاوضاع الجديدة . وفي نطاق هذه السلطات الاضافية جمدت الاجور بعد السماح برفع الاسعار بمعدلات تتراوح بين ١٠ و١٢ بالمئة ، ورفعت سعر البنزين كثيرا وفرضت ضرائب جديدة على الممتلكات وعلى عدد من السلع المستوردة . ووسط هذه القيود وازدحام وسائل المواصلات العامة ، عاد الناس كما يقولون ، يتذكرون أيام الحرب الاخيرة في اوروبا .

ولقد أعطت هولندا بكل هذا الدليل على ان البترول مادة حيوية جدا في الاقطار المصنعة . كما ان حكومتها حاولت أن تبرىء نفسها من التهم العربية بأن قام وزير خارجيتها النسيد فان درستول بانكار ما نسب اليه بعيد السادس من تشرين من انه اتهم العرب بالعدوان . قال في تصريح صحفي حصلت عليه صحيفة لوموند الفرنسية يوم ١٤ تشرين الاول انه لم يتهم العرب بالعدوان ، بل حملهم مسؤولية ما حصل يوم السادس من تشرين. ويوم العشرين من تشرين الثاني اثناء مؤتمر الاقطاب العرب في الجزائر انكرت حكومة هولندا ان تكون قدمت العون العسكري لاسرائيل زمن الحرب . في ذلك اليوم استجابت حكومة هولندا لطلب مختطفي طيارة الركاب الهولندية (كلم) واصدرت بيانا اعلنت فيه انها متمسكة بقرار مجلس الامن الدولي الداعي الى سحب اسرائيل قواتها العسكرية من الاراضي العربية المحتلة والمحافظة على حقوق الفلسطينيين ، كما أنكرت فيه أنها قدمت مساعدات عسكرية لاسرائيل . وفي مؤتمر بروكسل لوزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة يوم ٦ تشرين الثاني ، شاركت هولندا دول السوق قرارها الداعي الى تطبيق بنود قرار مجلس الامن الدولي الداعي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة . ويوم ٤ كانون الاول، اعلن ناطق باسم وزارة الخارجية ان هولندا تفهم من قرار مجلس الامن انسحاب اسرائيل من **جميع** الاراضي العربية المحتلة . ولكن ما كاد هذا البيان يرى النور ، حتى وقعت تفجرات مدوية داخل حزب العمال وهو اقوى احزاب الائتلاف الحكومي. فحزب العمال يمثل ٣٢ بالمئة من قوة الناخبين ، وله نفوذ كبير بين نقابات العمال الاشتراكية والمستقلة ، وتسيطر الصهيونية على الكثير من مجالات اتخاذ القرارات في الحزب لان الصهيونيين لهم نفوذ كبير على مستوى القيادة في الحزب . ويعتبر من اقواهم فان تاين رئيس الكتلة العمالية في البرلمان ودنكرت رئيس اللجنة الخارجية . واستمرت المناورات خلف الستار بصورة مكثفة جدا ارغمت رئيس الوزراء ووزير خارجيته على انكار البيان ، بينما وقفت الاحزاب المعارضة المؤلفة من الاحزاب الدينية والبرجوازية موقف المتفرج ثم موقف الصهيونيين من اعضاء حزب العمال في انتظار تمزق الحزب من الداخل لكي تحل محله في القيادة . وقد اختارت الحكومة طريق التراجع ، فعمدت الى انكار البيان لضمان سلامتها . وحقا انها تمر في ظروف صعبة للغاية. حكومة اقلية تمثل ٤٥ بالمئة من اعضاء البرلمان، والرأسماليون يريدون تصديعها من الداخل ، والصهيونيون يستغلون ضعفها لابقائها في قبضتهم فلا تتخلى عن اسرائيل حتى ولو كان في التظاهر بمساندة اسرائيل هلاك البلاد . وهذه هي طبيعة الصهيونيين اينما كانوا . ان مصلحة اسرائيل عندهم اهم من مصالح الاقطار التي ينتمون اليها.

اذن ، هذه المتناقضات في مواقف حكومة هولندا الحالية من قضية الشرق الاوسط ، لم تعط العرب الدليل القاطع بعد على ضرورة اعادة النظر في موقفهم من هذه الحكومة ، وان كانت بوادر الازمة الاقتصادية التي طلت على هولندا بفعل قطع البترول العربي عنها استطاعت في طبيعة الحال ان تفرض على كثير من السياسيين داخل البرلمان